المطلب الثالث:النموذج الصيني (اشتراكية السوق): بعد ثلاثة عقود من إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وتطبيق النهج الاشتراكي، برؤية صينية في إدارة دفة الاقتصاد القومي والتي كان من أبرز معالمها سياسة الاكتفاء الذاتي وتخصيص الموارد مركزيا، شعر القادة الصينيون في نهاية عقد السبعينيات بضرورة التغيير والقيم بإصلاح الاقتصاد الذي عانى العديد من المصاعب والمشاكل بسبب السياسات السابقة وخاصة في مرحلة الثورة الثقافية 1966-1969. وبالرغم من التزام الصين بالاستمرار في سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلا أنها أسرعت في تطبيق سياسة الانفتاح على بقية العالم وإصلاح هيكل الاقتصاد الصيني في إطار هذه الإصلاحات والتي بدأت بإنعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في أواخر 1978 واستلام دينج هتسياوبنج Ding Xiaoping قيادة الحزب حيث بدأت الصين بتخفيف من مركزية القرارات الاقتصادية والسماح لقوى السوق أن تأخذ دورا اكبر في تحديد أسعار السلع والخدمات كذلك سمحت للقطاع الخاص بدور أكبر في الحياة الاقتصادية في الصين[1]، وتحظى فيه المؤسسات غير الحكومية بالتشجيع، والاستعانة بالتنظيمات الاقتصادية الأجنبية للإسهام في عملية التطوير الاقتصادي[2].

وقد اختلفت القوى حول الأولويات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسة الصينية، على الرغم من التزامها بمبادئ الحزب الشيوعي الصيني، وإطار الفلسفة الماركسية الماوية.

فالتيار المحافظ طالب باستمرار سيطرة الحزب الشيوعي على أدوات الإنتاج، وبناء المزارع الجماعية، ورفض الإصلاح على اعتبار أنه بمثابة إعادة تأسيس الرأسمالية. أما التيار الإصلاحي فقد طالب بقدر من الليبرالية في الجانب الاقتصادي، وإن كانت هذه المطالب من مدخل استلهام

([1])- فاخر عبد الفتاح حيدر، "الإصلاحات الاقتصادية في الصين"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، مصر،1، (2000): 59.

([2])- أحمد جمال عبد العظيم، "إستراتيجية الصعود الصيني"، في: **الصعود الصيني**، هدى متكيس وخديجة عرفه (محرران) (القاهرة : مركز دراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006)، ص.15-18.

تعليمات كونفوشيوس قد نجح في فرض آرائه على التيار المحافظ، إلا أن هذا التيار الإصلاحي قد انقسم بدوره إلى تيارين:(3)

أ- تيار يطالب بالسماح بليبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي، بمعنى السماح بإدخال الإصلاحات على النظام الاشتراكي تساعده على التكيف مع التغيرات دون الخروج عن الإطار الاشتراكي.

ب- تيار تزعمه دينج هسياو بينج يطالب بالقبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا، حيث كان دينج من أنصار انتقال الصين إلى اقتصاد السوق بالنهج التدريجي، من خلال تطبيق إستراتيجية تقوم على اختيارات متعددة للسياسات المستهدفة على نطاق ضيق، ثم عندما يتحقق الناجح ويتأكد، تعمل الحكومة على تعميم ذلك، وهذا هو الانتقال التدريجي الذي دافع عنه دينج، استهدف دعم النظام الاشتراكي وليس التخلص منه.

وفي البداية، لم يكن الجدل كبيرا حول ماهية هذا الإصلاح، حيث كان إجماع على ضرورة إصلاح النظام الاشتراكي، وإعطاء الكفاءة الاقتصادية أولوية كبرى، واتسمت الإصلاحات خلال هذه الفترة بأنها كانت جزئية ومحدودة، وعلى أساس تجريبي في مناطق معينة. وانقسمت عملية الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلتين متمايزتين[4]:

- **المرحلة الأولى، بدأت عام 1978**، وأطلق عليها الإصلاح من أسفل إلى أعلى: وهي تحديث الزراعة، والصناعة، والعلوم التقنيات، والقوات المسلحة.

ولم يعتمد دينج على خطة كبيرة للتحول إلى اقتصاد السوق الحر، لأنه لم يكن هناك سوى الأفكار المعروفة منذ أيام محاولة الإصلاح الأولى، وهي تطعيم الاقتصاد الصيني المخطط بعناصر الاقتصاد الحر من أجل رفع كفاءته وتسريع نموه، وتمثل التدرج في انتهاج الصين تنمية متدرجة، تحاشت الإضرار بالاقتصاد كما حدث في روسيا وفي دول أوروبا الشرقية لذلك حققت

---

(3)- عبير الغندور، "الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل،"**مجلة النهضة**، 02(أفريل 2010): 135.

(4)- Wei-Wei Zhang, **Economic Reform in China and Political Significance,** Program for Strategic and International Security Studies(PSSIS), Occasional Paper, No.02,(1996),pp14-16.

الإصلاحات في المجال الاقتصادي المنشود، وعجلت النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، وصارت الصين سوقا هامة للاستثمار الأجنبي المباشر[5].

وارتكز الإصلاح الاقتصادي في الصين على: الإصلاح في المناطق الريفية، والإصلاح في المناطق الحضرية، وسياسة الانفتاح.

– **المرحلة الثانية بدأت عام 1992(اقتصاد السوق الاشتراكي):** كما أجبرت المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الصيني أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات القيادة الصينية على ضرورة الحسم والاختيار بين الإصلاح الشامل، وبين العودة مرة أخرى إلى المركزية في إدارة النشاط الاقتصادي الكلي، وفي هذا الإطار كان قرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي في أواخر عام 1992، بجعل هدف الإصلاح هو إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي، مع التأكيد على أن نظام السوق الاشتراكي مكافئ للسوق الرأسمالي، وأن ما يميزه هو شكل الملكية، والتأكيد كذلك على أن الصفة الاشتراكية للاقتصاد مضمونة عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج[6].

وبتطبيق اقتصاد السوق الاشتراكي محل الاقتصاد المخطط، وإحلال اقتصاد الدولة والمشروعات المملوكة للدولة محل الاقتصاد الذي تديره الدولة والمشروعات التي تديرها الدولة، تولت المركزية مهمة تشريع القوانين، وبناء المؤسسات الضرورية لقيام اقتصاد السوق الحر، وتحرير قوى الإنتاج وتطوير ديمقراطية اشتراكية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي الخارجي، والتأكيد على مبادئ اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية، كما تم التركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة هيكلة دور ووظائف الدولة، والإسراع بالإصلاحات الاجتماعية والمالية[7].

([5])- **Ipid**,P 16.

(6)– عبير الغندور، **المرجع السابق**، ص ص. 151–152.

([7])-Michael Swaine, **China : Domestic Change and Foreign Policy**, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1995), PP.8-9.

وتعزز فيما بعد دور الدولة أكثر خاصـــة بعد تولي هوجنتاو الحكم خلفا لزيمين عام 2003، في انتهاج سـياسـة تحديث الحزب الشـيوعي باسـم روح التجديد والحكم الرشـيد، مسـترشـدا بأفكار موتسي دونج، ونظرية دينج، ونظرية التمثيلات الثلاثة(*).

وأهتم بدرجة أكبر بموضـوعات مثل: توفير الحماية للجماعات المهمشـة، الاهتمام بالمناطق الريفية، والتوزيع العادل للدخول(8).

كما تعزز برنامج الخوصصة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بدور الدولة الداعم لها، والمصـحح لآثارها الجانبية، وبالتالي لا تمثل تلك الخوصـصـة تحولا إلى النموذج الليبرالي ولا إلى مفهوم الدولة الحارسة، إنما جاء القرار الصيني بالتحول نحو اقتصاد السوق والتفاعل الايجابي مع الإقتصـــاد العالمي وفقا لخطة دقيقة تقوم على المبدأ التدرجي، حيث لا تقوم هذه العملية بقيادة الدولة وفقا لإستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة(9).

(*)– اتجهت القيادة الصينية نحو دستور الحزب الشيوعي الصيني، فقامت بتعدليه في 2000 ليشمل إدخال ما أُطلق عليه "التمثيلات الثلاثة "Three represents التي تنص: أولا، إن الحزب يمثل القوى المنتجة كلها في المجتمع الصـيني بما في ذلك رجال الأعمال المنتجين؛ ثانيا، أن الحزب الشيوعي الصـيني يهتدي بكل الفكر التقدمي، وآخر الأفكار التقدمية المعاصـرة في الفلسـفة والعلم و التقانة وليس الفكر الماركسـي وحده، وبالثقافة الكونفوشـية (في إشـارة لفكر كونفوشـيوس 479–551 ق.م الذي كان الفكر الرسـمي للمجتمع العبودى والإقطاعي في الصـين لأكثر من ألفين عام.) والديانة البوذية؛ ثالثا، إن الحزب الشـيوعي الصـيني يمثل الأمة الصـينية كلها وليس طبقة بحد ذاتها ولذلك فإن أبواب الحزب مشرعة أمام كل أطياف الأمة الصينية من رجال أعمال ودين وفئات أخرى من المجتمع الصـيني. وفى عام 2004 عُدل دسـتور الصـين ليتضـمن نظرية "التمثيلات الثلاث"، وكان هذا التعديل بمثابة الإعلان عن تصـميم القيادة الصينية على تسخير جهاز الدولة الصينية لخدمة مصالح رأس المال الذي تمثله الشرائح الاجتماعية التي وصفتها "التمثيلات الثلاثة" برجال الأعمال المنتجين. للمزيد من المعلومات راجع: محمود محمد ياسين، نظرية تطوير القوى المنتجة واسترداد الرأسمالية فى الصين. تم تصفح الموقع يوم: 15/3/ 2014، http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=101624&t=4

(8) –للمزيد من المعلومات حول سياسات التنموية لهوجنتاو، يرجى الاطلاع على:

- Suzanne Ogden, **Don t Judge a Country By its Cover: Governance in China**. In: Shiping Hua, Sujian Guo(eds), **China in the Twenty First Century: Challenges and Opportunities**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007), PP50-55.

- Wen Jiabao, Report on the Government, 2006,PP.1-6. search.cctb.net/bygz/wxfy/201103/W020110314394380394940.pdf

(9)– طلال صـــالح إبراهيم بنان،" تجربة الصـــين في الإصـــلاح والعصـــرنة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصـــاد والإدارة 1،(2005): ص273.

ومن أهم خصـــائص الاشـــتراكية البراغماتية الصـــينية، الذي تجدر الإشـــارة إليها هنا، قيام الحكومة بدعم المشروعات الصغيرة، التي تمتد بطول الصين وعرضها، ومن أهم معالم هذا الدعم: تخصـيص جزء من عوائد الدولة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لصـالح تلك المشـاريع الصـغيرة التي تخلق فرص عمـل وجـديـة ومتزايـدة لملايين العمـال، مع التزام الحكومـة شـــراء منتجـاتهـا ومساعدتها على زيادة نصيبها من عملية التصدير[10].(*)

الجدول(3): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين للمدة(1989-2013)

السنوات	1989	1992	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر%	4.8	14.2	10.9	8.4	11.3	9.2	10.4	9.3	7.8	8.2

المصدر: تقارير البنك الدولي،2013.

(10)- **نفس المرجع**، ص274.

(*)- خلال خمس سـنوات (2000-2005) تضـاعف الدعم الحكومي للمشـاريع التنموية، الذي ذهب معظمه لمثل تلك المشـاريع الإنتاجية الصـــغيرة، من 57.760 مليون دولار إلى 107.292 مليون دولار، الأمر الذي يعد مؤشـــرا على نجاح ســـياســـة الدعم الحكومي، ومما يعكس نجاحا واضـــحا لنهج الاشـــتراكية البراغماتية التي تقوم على دور متعاظم للدولة في التنمية الاقتصـــادية ورعاية القدرة الإنتاجية للمشاريع التنموية في الصين واتساع نطاق فائدتها على مئات الملايين من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، وزيادة عوائد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص في الصـين، سـواء في ارتفاع مسـتويات الأجور أو البدلات التي يحصـل عليها العاملون كحوافز إنتاجية، بنسـبة (170%) ، ويقدر الناتج الإجمالي المحلي بـــــ:8.358 تريليون دولار، إحصـــاءات البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/macao-sar-china .2014/03/15